

تقرير موجز

أوراق شجرة واحدة: الأقليات الدينية في لبنان رانية الرجي

"إنكم ثمار شجرة واحدة وأوراق غصن واحد"
بهاء الله، مؤسس الديانة البهائية.

مقدمة

في خضم إقليم مضطرب، حيث يبدو مستقبل الأقليات الدينية على المحك، كان لبنان دائماً معروفاً بتنوعه الديني وهو عبارة عن دولة يبلغ عدد سكانها 4.5 مليون نسمة فقط¹، تستضيف أكثر من مليون لاجئ، وتتعرف رسمياً بـ 18 طائفة دينية مختلفة بين سكانها².

يمثل التنوع في لبنان أيضاً تحديات كبيرة. فتاريخ البلاد يشير إلى احتمالية تصاعد التوترات الدينية، خاصة في سياق أوسع حيث يدمر العنف الطائفي كلاً من العراق وسوريا، ويهدد بخلق صدوع في جميع أنحاء المنطقة. الحرب في سوريا على وجه التحديد تؤثر على استقرار البلاد وتثير التساؤلات حول مستقبل أقليته.

تهدف هذه الورقة البحثية، إلى دراسة الوضع الحالي للأقليات الدينية بلبنان. وهي تعتمد على استعراض مكتبي للمواد والتقارير الإعلامية القائمة، بالإضافة إلى بحوث ميدانية ومقابلات مباشرة مع أعضاء الطوائف الدينية المختلفة، بما في ذلك النشطاء المنتمون إلى الجماعات غير المعترف بهم حالياً. في 25 أكتوبر/تشرين الأول عام 2014، نظمت مجموعة حقوق الأقليات الدولية طاولة مستديرة في بيروت، جمعت مختلف نشطاء الأقليات الدينية والخبراء والمحللين من لبنان والمنطقة على نطاق أوسع. وتم مشاركة النتائج الأولية لهذا البحث ومناقشتها مع المشاركين. تستند هذه الورقة البحثية على بعض من هذه المناقشات والتوصيات. وتهدف إلى إبراز بعض أوجه عدم المساواة وثغرات الحماية التي تواجه الأقليات في البلاد اليوم، استناداً إلى الديناميات الإقليمية والتهديدات القائمة التي تواجه الأقليات.

تشكر مجموعة حقوق الأقليات الدولية جميع الذين قدموا شهاداتهم خلال البحث. وقد تم حجب أسمائهم والتفاصيل الخاصة بهم لأسباب أمنية. كما تشكر المجموعة أيضاً جميع من شارك في الطاولة المستديرة على أفكارهم ومساهماتهم.

معلومات خلفية عن الدولة

بينما يمكن تتبع تاريخ النظام الطائفي في لبنان إلى فترة أبعد من الزمن – وهو شكل من أشكال التوافق حيث يتم توزيع السلطة السياسية والمؤسسية بين الطوائف الدينية المختلفة – إلا أن نظامها الحالي يعتمد على اتفاق غير مكتوب مثير للجدل إلى حد ما، يعرف باسم الميثاق الوطني. وقد تم وضعه عام 1943 من قبل الطوائف الدينية المهيمنة في لبنان (بالدرجة الأولى أهلها من المسيحيين والسنة من المسلمين)، وهدفه المعلن هو توحيد المعتقدات الدينية في لبنان تحت هوية وطنية واحدة.

وقد مهد هذا الميثاق الطريق لتقسيم السلطة على أسس دينية، حتى مع اعتقاد الكثيرون أن ذلك قد تم بطريقة غير متوازنة: اعتمد الميثاق الوطني على التعداد السكاني لعام 1932، وهو آخر إحصاء رسمي للسكان أجري في لبنان، في تخصيص المقاعد البرلمانية بين المسيحيين والمسلمين اللبنانيين على أساس نسبة 6 إلى 5 على الترتيب.

ومع اندلاع الحرب الأهلية عام 1975، التي استمرت 15 عاماً، أصبحت الطبيعة الهشة للوفاق الطائفي في لبنان، والاستياء المتزايد من قبل مختلف الطوائف الدينية، ظاهرة للعيان بشكل لا يمكن تجاهله. وفي نوفمبر/تشرين الثاني عام 1989، تم التصديق على "وثيقة الوفاق الوطني" في مدينة الطائف في المملكة العربية السعودية. وفي حين نسب الفضل من قبل البعض إلى اتفاق الطائف، كما هو متعارف عليه، بإنهاء الحرب الأهلية الطويلة، إلا أنه في الواقع تم بفضل الاستعداد العام بين الأطراف المتحاربة لوقف الأعمال العدائية، والالتزام الإقليمي والدولي الأوسع لوضع حد للصراع.

على الرغم من أن اتفاق الطائف قد حدد للبنان مستقبلاً علمانياً كهدف، إلا أنه لم يحدد شروطاً أو جدولاً زمنياً لتحقيق علمانية الدولة، و عوضاً عن ذلك، فقد زاد من إضفاء الطابع المؤسسي على الطائفية السياسية بلبنان. وتم تقسيم ميزان القوى بالتساوي بين المجتمعين المسلم والمسيحي، كما تم تقليص السلطات الممنوحة للرئيس الذي جرى العرف على أن يكون مسيحياً مارونياً.

وبالرغم من السلام النسبي الذي حققه الاتفاق، إلا أن الطوائف اللبنانية المتعددة ظلت في حالة شبه مستمرة من التأهب منذ ذلك الحين، بسبب التهديد بالحرب والصراعات الداخلية، الذي كثيراً ما يستغل من قبل نخبتها السياسية. وقد أخذت التوترات بين الطوائف في الازدياد، لا سيما منذ بدء الصراع في سوريا، والأبعاد المتزايدة للتفاعلات ما بين الأديان على مدى السنوات القليلة الماضية.

وتتفاقم التحديات الداخلية العديدة التي يواجهها لبنان من جراء تدفق أعداد كبيرة من اللاجئين داخل البلاد، مما أدى إلى امتحان قدرته على توفير الخدمات الأساسية والأمن. فبالإضافة إلى الكثافة السكانية الكبيرة من السوريين والفلسطينيين المقيمين في البلاد منذ عام 1948، هناك أيضاً 8000 لاجئ وطالب لجوء من دول أخرى مسجلون بلبنان.³ وقد شهدت السنوات القليلة الماضية تدفقاً كبيراً من اللاجئين داخل لبنان، خاصة في أعقاب اندلاع الحرب في سوريا. وتتوقع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) أنه بحلول نهاية عام 2014، ستستضيف البلاد ما يصل إلى 1.5 مليون لاجئ سوري.⁴

حدود التمثيل الديني

بالرغم من صدمة تاريخه الحديث، فقد نجح لبنان حتى الآن في تجنب العودة إلى العنف الواسع النطاق للحرب الأهلية. ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات وتناقضات كبيرة حتى يومنا هذا، بما في ذلك بقاء الكثير من هيكل لبنان السياسي الطائفي. ونتيجة لذلك، يستمر الدين في لعب دور مركزي في الحكومة اللبنانية والمجتمع الأوسع.

وفي حين تعترف الحكومة رسمياً بـ 18 جماعة دينية في البلاد، تشمل 12 طائفة مسيحية و 4 إسلامية، بالإضافة إلى المذهب الدرزي واليهودي، فليست كل هذه المجموعات ممثلة تمثيلاً كافياً داخل النظام الطائفي. علاوة على ذلك، فالتوترات بين الجماعات الدينية المهيمنة ونظام التمثيل الطائفي على أساس الديموغرافية الدينية، كثيراً ما يؤدي إلى طريق مسدود بشأن قضايا مثل حقوق الجنسية، أو إجراء إحصاء رسمي للسكان وغيرها. وبما أن انتخاب النواب يتم على أساس انتمائهم الديني، فإنهم في الحقيقة يخدمون كممثلين لمجتمعاتهم الدينية، بدلاً من السعي إلى المصلحة الوطنية المشتركة. وهذا له تأثير مباشر على الأقليات، الذين من النادر ما يتم تمثيلهم أو اعتبارهم من الأولويات.

وهؤلاء غير الممثلين يسقطون في ثغرات نظام تمثيلي جامد. فجاناب الطوائف المسيحية والسنية والشيعية الأكبر، تجد العديد من الطوائف الدينية الأصغر نفسها ممثلة تمثيلاً ناقصاً أو مستبعدة كلياً من نظام تقاسم السلطة الطائفي في البلاد. اليهودية، على سبيل المثال – والتي يشار إلى أتباعها رسمياً باسم "الإسرائيليين" أو في بعض الأحيان الموسويين، "أتباع موسى" حرفياً – ترك معظم أتباعها البلاد نتيجة للضغط الاجتماعي، والعنف دون عقاب المرتكب ضدهم، والخوف من الاضطهاد، ونتيجة للحروب مع إسرائيل التي كان لها تأثيراً كبيراً على تواجدهم في العالم العربي وفي لبنان على وجه الخصوص.

اختفاء الجالية اليهودية في لبنان

"ليس آمناً بعد أن تكون يهودياً لبنانياً"
لبناني يهودي، مارس 2014.

على خلاف الدول العربية الأخرى التي أعلنت أن اليهود أشخاصاً غير مرغوب فيهم بعد إنشاء دولة إسرائيل في عام 1948، لم يطرد لبنان سكانه اليهود. خلال فترة الستينيات، كان هناك الآلاف من اليهود اللبنانيين الذين يعيشون في البلاد. وقد أقاموا في جميع أنحاء البلاد، وكانوا معروفون خاصة في منطقة وادي أبو جميل في وسط بيروت. وبينما أدت هجرة اليهود من الدول العربية المجاورة في أعقاب 1948 إلى زيادة أولية في عدد السكان اليهود في لبنان، غير أن هزيمة الجيوش المصرية والسورية والأردنية في حرب عام 1967 مع إسرائيل خلقت أجواء من العداية المتزايدة اتجاههم. وقد أدى تنامي المشاعر المعادية لإسرائيل إلى حدوث هجمات ضد اليهود في لبنان، كما تسبب اندلاع الحرب الأهلية عام 1975 في تنامي المزيد من الشك بشأن مستقبلهم. وقد هاجر الكثيرون تبعاً لذلك، وتركوا وراءهم الكثير من ممتلكاتهم وأسلوب حياتهم القديم.

لا توجد تقديرات رسمية لحجم الطائفة اليهودية المتبقية في لبنان اليوم، على الرغم من أن التقديرات تشير إلى أن هناك 200 إلى 400 يهودي فقط في البلد كله الآن. وقد اختار معظمهم أن يغيروا أسماءهم وألا يكشفوا عن هويتهم الدينية خوفاً من الاضطهاد.

وقد تم إغلاق المعابد والمقابر اليهودية وتضررت بشدة من جراء الحرب أو التدنيس. وقد غادر آخر حاخام يهودي رسمي لبنان عقب اندلاع الحرب الأهلية ولم تبقى أي سلطة رسمية دينية اليوم. واستمرت أعمال التخريب ضد المقابر المملوكة لليهود واستمر خطاب الكراهية الذي يربط بين الطوائف اليهودية وإسرائيل والصهيونية منذ الحرب، مشجعاً مناخ العداة ضد القلة اليهود المتبقية في البلاد. ونظراً لصغر حجمهم ولتتهميشهم السياسي، أصبحت الطائفة اليهودية اللبنانية غير مرئية، ومستقبلها في لبنان يصبح أكثر غموضاً يوماً بعد يوم.

الجماعات الدينية غير المسجلة في لبنان

يمتد التنوع الديني في لبنان في واقع الأمر إلى ما وراء الـ 18 ديانة المعترف بها. ولسنوات عديدة، احتضن لبنان أيضاً عدداً من الجماعات الدينية الصغيرة غير المعترف بها، وبالتالي تظل مجهولة للعديد من الأسباب، حتى لسكان البلاد. يشمل ذلك على سبيل المثال البهائيين، والهندوس، والبوذيين، وشهود يهوه، وأعضاء كنيسة يسوع المسيح لقديسي الأيام الأخيرة (معروفة محلياً بإسم المورمون)، ومختلف الطوائف الإنجيلية البروتستانتية.⁵ كما أدت الحروب في العراق وسوريا أيضاً إلى عثور عدد من الأقليات الصغيرة على مأوى لها في لبنان، مثل الزرادشتيين، وحتى بعض النازحين اليزيديين.⁶

لكي يتم تسجيل ديانة ما رسمياً في لبنان، يتعين أولاً أن تحصل على اعتراف رسمي من خلال تقديم بيان للعقيدة والمبادئ الأخلاقية. ويمكن لأتباع طائفة دينية غير معترف بها التسجيل ضمن واحدة من الـ 18 جماعة دينية المعترف بها كوسيلة لضمان المساواة في

حصولهم على حقوقهم. ويسمح للمنتومين إلى أقليات غير معترف بها في لبنان باتباع معتقداتهم وشعائهم الدينية بحرية. وتحمي المادة 9 من الدستور اللبناني "الحرية المطلقة للاعتقاد" دون أي إشارة إلى الاعتراف. كما أنها تحمي "حرية إقامة الشعائر الدينية على أن لا يكون في ذلك إخلال في النظام العام"، وتضمن أيضاً "للأهلين على اختلاف مللهم، احترام نظام الأحوال الشخصية والمصالح الدينية"⁷. وتنص المادة 7 من الدستور اللبناني على أن "كل اللبنانيين سواء لدى القانون وهم يتمتعون بالسواء بالحقوق المدنية والسياسية ويتحملون الفرائض والواجبات العامة دونما فرق بينهم."⁸

لكن على الرغم من كل التأكيدات الموجودة بالدستور، فإن القوانين اللبنانية مصممة لصالح الديانات المعترف بها، وعلى وجه التحديد الديانات المهيمنة منها. وعند الممارسة العملية، فإن الانتماء إلى جماعة دينية غير معترف بها في لبنان يعني أن أعضائها غير مرئيين في بعض مجالات الحياة. على سبيل المثال، لا يسمح لأعضاء الجماعات الدينية الغير معترف بها، طبقاً للنظام السياسي الطائفي للبلاد، شغل أي مناصب حكومية أو الترشح للمناصب، أو الانخراط في الوظائف العامة العليا. علاوة على ذلك، يحتاج معظم الناخبين إلى التسجيل تحت واحدة من الديانات المعترف بها من أجل الوصول إلى صناديق الاقتراع. وعلى الرغم من أن اتفاق الطائف يعترف بالحاجة إلى التغلب على النظام الطائفي في المستقبل، ليكون التمثيل على أساس "الاستحقاق والجدارة"⁹، كما ينص الدستور، فإن المساواة في الحقوق المدنية والسياسية لا تزال بعيدة المنال مع مرور 25 عاماً.

ولأن المحاكم الدينية تتحكم في الأحوال الشخصية وقانون الأسرة في لبنان، تمتد هذه التفاوتات في المساواة إلى النطاق الشخصي. فمن دون الاعتراف الرسمي، لا يتمكن أعضاء الديانات غير المسجلة من الزواج أو الطلاق أو الحصول على الميراث وفقاً لقواعدهم الخاصة، ولا من خلال محكمة مدنية، حيث أن الأخيرة لا تتواجد من أجل القضايا المتعلقة بالأحوال الشخصية. وللقيام بالإجراءات الرسمية، يتعين عليهم اللجوء إلى محاكم الجماعات المعترف بها، أو مغادرة البلاد للقيام بها في أي مكان آخر. وذكر المعلقون الزواج باعتباره أحد المجالات الرئيسية التي يظهر فيها الشعور باختلافهم كأعضاء جماعة دينية غير معترف بها على نحو حاد. فقد ذكر البهائيون الذين تمت مقابلتهم أن من الممارسات الشائعة لأعضاء جماعتهم لعدة عقود، مغادرة البلاد والذهاب إلى قبرص، على سبيل المثال، من أجل الزواج.

وفي حال ما إذا كان أعضاء الطوائف الدينية المختلفة الغير معترف بها متحولين من طوائف دينية أخرى معترف بها، فإنهم في معظم الأحيان يظلون مسجلين ضمن طائفة عقيدتهم السابقة في لبنان. لذلك، يستمر معظمهم في التصويت والوراثة واتباع قوانين الأحوال الشخصية للطوائف الدينية الرئيسية المعترف بها. وقد أفاد البهائيون الذين تمت مقابلتهم في سياق بحث مجموعة حقوق الأقليات الدولية، أن انتمائهم إلى طائفة دينية أخرى عادة ما ينشأ عن السجلات الحكومية، حيث تم إبقاء العديد منهم تحت الديانة الأصلية التي تحولوا منها إلى البهائية، في حين سجل عدد قليل جداً فقط من البهائيين ديانتهم في بطاقات

الهوية الوطنية. وعليه، فإن معظمهم لا يزالون مسجلين كشبيعة أو سنة أو مسيحيين، وعدد قليل منهم كدروز.

وقد حدثت خطوة واحدة إيجابية في فبراير/شباط 2009، عندما عممت وزارة الداخلية منشوراً رسمياً سمحت فيه لجميع اللبنانيين بحذف ديانتهم من بطاقتهم الشخصية وأوراق السجل المدني. غير أن ذلك كان بمثابة خطوة سطحية، حيث لم يتوازي ذلك مع إصلاح قوانين العائلة أو الأحوال الشخصية. فقد واصلت السلطات الدينية سيطرتها الكاملة على هذه المجالات من الحياة. ولما كان هذا الإجراء وحده لا يعالج الجذور الأعمق للتمييز، استمرت العوائق المؤسسية وعدم التنفيذ. على سبيل المثال، تم إيقاف أحد الناخبين الذين اختاروا إزالة هويتهم الدينية من بطاقتهم الشخصية، عندما أصر المسجل في مركز الاقتراع على عدم تسجيل اسمه حتى يكشف عن خلفيته الدينية.¹⁰ ويظل القانون الانتخابي أيضاً في حاجة للإصلاح.

العيش كأقلية غير معترف بها في لبنان

"نحن لا نحلم بالفصل بين الدين والقضايا الأخرى. الدين في لبنان هو القضايا الأخرى: فهو اجتماعي وسياسي"
أحد أتباع شهود يهوه، سبتمبر 2014

في سياق بحث مجموعة حقوق الأقليات الدولية، كانت هناك بعض التقارير التي تشير إلى أن الأقليات الدينية غير المعترف بها قد تتعرض للتمييز أو العداء. ويبدو أن بعض الجماعات الدينية، مثل شهود يهوه، تجذب المزيد من التحيز الاجتماعي والديني نسبة لغيرها؛ بسبب معتقداتهم وأساليبهم في التبشير. على سبيل المثال، أفيد بأن أحد القساوسة ندد بهذه الجماعة في عدد من المناسبات في برنامج التليفزيوني الأسبوعي.¹¹ كما أن هناك بعض التقارير التي تفيد بأن أعضاء الجماعة قد يكونوا أكثر عرضة للمضايقات من قبل قوات الأمن.¹²

ومع ذلك، فبالرغم من إعراب بعض من أجريت معهم المقابلات عن عدم ثقتهم في وكلاء إنفاذ القانون، وإعرابهم عن مخاوفهم كأقليات غير معترف بها من اضطهاد محتمل في المستقبل، إلا أن عدداً كبيراً من المعلقين لم يروا أنهم تعرضوا للتمييز، ويشعرون بأن علاقتهم مع السلطات جيدة. ويبدو أن الشعور بالاندماج يختلف من طائفة إلى أخرى. فالاعتراف المجتمعي بالطوائف الغير معترف بها التي تعيش مع الطوائف الدينية الأخرى على مدى عقود طويلة في مناطق خارج بيروت، أقوى بكثير وعلى نحو واضح، حيث تميل الروابط الاجتماعية لأن تكون أكثر نمواً. ووصف عدد من الأفراد حالات للزواج من أعضاء الجماعات الدينية المعترف بها، حيث اختار كلا الطرفين الحفاظ على معتقداته الشخصية وممارستها.

وفي حين أن الاعتراف هو الأفضل بالنسبة للجميع، إلا أنه يبدو أن العديد ينظرون إليه باعتباره عقبة إدارية وليس قيداً على حرية معتقداتهم. هذا قد يعني أنه من بين بعض أعضاء الجماعات غير المعترف بها، هناك من يرى أن الوضع مقبولاً نسبياً، وأن المكاسب المحتملة من وراء أعمال المناصرة لا تستحق المخاطرة في الوقت الحاضر:

"نحلم بالطبع بأن يعترف بنا يوماً ما، ولكننا على ما يرام كما نحن الآن. ليس هذا الوقت المناسب لنا للضغط.... أنا شخصياً لم أتعرض للتمييز، وأشعر أننا محميون في صمت طالما أننا نعرف حدودنا"
معلق بهائي، يوليو 2014.

التمييز الاجتماعي وأثره

إذا بدا أن التمييز القانوني والإداري يشار إليه في كثير من الأحيان كعقبة وليس تهديداً، فإن التمييز الاجتماعي له التأثير السلبي الأعظم على حياة الناس. فعلى الرغم من عدم ذكر أي من المعلقين تعرضهم لأي اعتداءات أو حوادث عنف جسدي محددة ضدهم، فقد كان هناك روايات عن إساءات لفظية وأفعال تمييزية، خلقت في بعض الأحيان شعوراً بالإقصاء. عبرت إحدى من تمت مقابلتهم من جماعة شهود يهوه عن شعورها بالغرابة قائلة:

"نحن شهود يهوه، ينظر إلينا كمعادين للمسيح ... [يظن الناس] أننا لا نؤمن بيسوع أو مريم. أنا أرى نفسي مسيحية وشاهدة يهوه، ولكن الناس تراني خارجة عن المسيحية، زنديقة ... ينظرون إلي ديني كدين سيئ، غالباً بسبب قيامنا بالتبشير بنشاط ... ولكن أيضاً بسبب كل التحامل حول معتقداتنا وممارستنا الدينية.¹³

شاهدة يهوه، بيروت، أغسطس 2014.

ويصف اثنان من البهائيين ردود الفعل النمطية التي يتعرضون لها عندما يكتشف شخص ما هويتهم الدينية قائلين:

"يبدأوا بالفضول وطرح الأسئلة عن معتقداتنا. ورغم ذلك ومع مرور الوقت، يبدأ بعضهم بتجنبنا ... حينها، يكون قد أتيح لهم الوقت ليطرحوا الأسئلة حولها و [قد] يكونوا سمعوا الكثير من الأحكام المتحاملة المحيطة بمعتقدنا"
معلقان بهائيان، يوليو 2014

وصفت إحدى النساء البهائيات حادثة تمييز عاشتها عند تقدمها للحصول على منصب في فندق كبير في بيروت. فقد فوجئت بمن أجرى معها المقابلة – الذي سرعان ما اتضح أنه لا يعلم شيئاً عن البهائية – يبلغها بأنها بصفتها بهائية، فإنها لا يمكنها المناقشة على نيل هذه المنصب، بسبب نظام التخصيص المحدد الذي يتبعه الفندق، والذي يتم تقسيمه بين الديانات الرئيسية المعترف بها. وعقبت قائلة "كبهائية، لم يعرفوا كيف يتصرفون معي"¹⁴

لذلك، ففي حين لا يواجه أعضاء الأقليات غير المعترف بها مضايقات أو تخويف بشكل منتظم في الوقت الحالي، أفاد بعض المعلقين أن وضعهم في المجتمع اللبناني يتسم بشعور من الإقصاء. والقبول المحدود من قبل بعض العائلات والمجتمع الأوسع للزيجات المختلطة، غالباً ما يثار بوصفه التحدي الأكثر عبثاً في الحياة اليومية.

إن وضع الجماعات الدينية الغير معترف بها يسلط الضوء فقط على القيود الأوسع نطاقاً على الترابط الاجتماعي في لبنان اليوم. وسيظل المجتمع اللبناني في انشقاق طالما استمر إرث الطائفية. فعلى

سبيل المثال، فإن تدنيس وتشويه تمثال بوذا الذي أقيم عام 2008 في قرية بسكننا المسيحية الواقعة في جبال المتن، هو مؤشر مقلق لحدود التسامح الديني في لبنان.¹⁵

بهائيو لبنان – لا يزالون غير معترف بهم

البهائية ديانة توحيدية أسسها بهاء الله في بلاد فارس في القرن التاسع عشر، اعتقادها الأساسي الوحدانية: وحدانية الله، الذي هو مصدر كل الخلق، وحدانية الإنسانية، حيث خلق كل البشر وكلهم متساوون، ووحدانية الدين، حيث جميع الأديان نابعة من نفس المصدر وتحدث عن إله واحد. ويعتقد أن البهائيين استقروا للمرة الأولى في لبنان حوالي عام 1870. اليوم، وعلى الرغم من أن أعدادهم غير معروفة رسمياً، هناك بضع مئات فقط من أعضائها يعيشون في لبنان.

وعلى الرغم من نضال البهائيين ضد تاريخ من الاضطهاد في عدد من البلدان مثل إيران ومصر، فقد تجنبوا مصيراً مماثلاً في لبنان، حيث يسمح لهم بممارسة شعائهم واحتفالاتهم الدينية، والتجمع بحرية. ومع ذلك، فعلى الرغم من تواجد الجماعة على مدى عقود في لبنان، إلا أن الطائفة لا زالت غير معترف بها. فأعضاء الجماعة غالباً ما يُتموا زيجاتهم المدنية خارج البلاد، كما يتم غالباً تسجيلهم تحت هوية دينية أخرى.

تصاعد التطرف الديني في لبنان والشرق الأوسط

على الرغم من انتهاء الحرب الأهلية اللبنانية، فقد ظلت التوترات بين الطوائف في لبنان حية للغاية، خاصة في السنوات التي تلت اغتيال رئيس الوزراء السابق رفيق الحريري في 2005. وقد زاد الخلاف الشيعي السني المتصاعد في جميع أنحاء المنطقة من تفاقم التوترات في مناطق عديدة من لبنان. وقد تم الربط المباشر بين كثير من صراعات هذه الفتنة الطائفية وبين الحرب في سوريا، حيث تم تكرار البعد الطائفي للصراع في مدن مثل طرابلس وصيدا. كما تم تصدير القتال بين الفصائل العلوية والسنية المتنافسة إلى المدن اللبنانية متمثلة في عدد من الاشتباكات الدامية.

ومع ذلك، فمن الجدير بالذكر أن هذه الحوادث لم تتصاعد إلى أعمال عنف طائفي أوسع داخل لبنان، كما أنها تلقى إدانة واسعة النطاق تتضمن العديد من الزعماء الدينيين. فبعد الاعتداء على أربعة شيوخ سنيين في بيروت في مارس/آذار 2013 على سبيل المثال، تحدث قادة حزب الله والشيعية منددين بالعنف، بينما دعا زعماء السنة إلى الهدوء. كما استقبلت حوادث أخرى بتصريحات مماثلة من التضامن من قبل قادة وأعضاء طوائف دينية مختلفة. وعلى الرغم من محاولات بعض الجماعات لإشعال الفتنة بين الطوائف، فيبدو أن هناك حس من التضامن بين الجماعات الدينية المختلفة، على الأقل فيما يتعلق بعدم رغبتهم في العودة إلى الحرب الأهلية مرة أخرى.

غير أن تهديدات متزايدة للأصولية في جميع أنحاء المنطقة تلوح في الأفق. وقد تركز الاهتمام في عام 2014 على مجموعة واحدة: داعش، تنظيم الدولة الإسلامية، الدولة الإسلامية في العراق والشام – كلها أسماء لكيان واحد أصبح من المفردات اليومية في لبنان من خلال عنفه وتصويره لعمليات قطع الرؤوس بالفيديو. وقد تمكن أيضاً من زرع الخوف في قلوب الأقليات في جميع أنحاء المنطقة، خاصة ضمن النطاق الذي نصب نفسه فيه تحت مسمى "الخلافة". وقد امتدت هذه المخاوف إلى لبنان، حتى ولو

جعل النسيج الاجتماعي والسياسي للبلاد أمر اختراقها أكثر صعوبة على مجموعات مثل تنظيم الدولة الإسلامية.

في حادثة من الحوادث، دفعت غارة شنتها قوات الأمن في يونيو/حزيران 2014، على خلية لداعش في فندق في الحمرا في قلب بيروت أحد الانتحاريين إلى إطلاق متفجرات، مما أدى إلى حالة من الرعب المعمم في العاصمة¹⁶ وفي أوائل أكتوبر/تشرين الأول، وقع هجوم كبير من قبل داعش بالتنسيق مع جبهة النصر على مواقع حزب الله بالقرب من القرينتين الحدوديتين بريتل ونحلة، مما أضاف إلى مخاوف دخول التنظيم داخل لبنان¹⁷ وفي البلدات القريبة من الحدود مع سوريا، يقوم المسيحيون والأقليات المختلفة، بحسب ما ورد، بتسليح أنفسهم والاستعداد في حال هجوم التنظيم، في تطور يراه بعض المعلقون بمثابة عامل محتمل لتأجيج مناخ عدم الثقة بين مختلف الجماعات الدينية في لبنان¹⁸.

وفي حين أنه غالباً ما تستهدف بيانات داعش الشيعة اللبنانيين، إلا أن أفعالها امتدت لجميع الطوائف الدينية، بما فيهم السنة اللبنانيين. ففي أواخر شهر أغسطس/ آب على سبيل المثال، قام ملثم من التنظيم بقطع رأس جندي سني من الجيش اللبناني. وتشير مقابلات مع شيخ سني لبناني بارز إلى اعتقاده بأن مقاتلي داعش ينظرون إلى السنيين الذين لا يدعمونهم على أنهم "أسوأ من المرتدين من الطوائف الأخرى"¹⁹.

يبقى احتمال تواجد كبير ومستدام ل داعش على الأراضي اللبنانية احتمالاً محدوداً، كما أنه ليس من المرجح أن يعتمد هذا التنظيم على أي دعم محلي كبير كما فعل في أماكن أخرى. ولكن في حين ينصب كل الاهتمام على هذا التنظيم، واعتدائه المنتشرة إعلامياً على نطاق واسع، فإن تهديدات أخرى، بما فيها الداخلي منها، تشكل تحدياً أكبر على مستقبل لبنان واستقراره. إن الأصولية الدينية وما تسببه من انقسامات، تجتاح المنطقة. وفي العراق وسوريا، كان لذلك تأثيراً كبيراً أولاً وأخيراً على الأقليات، مع الفظائع التي ارتكبت من قتل جماعي واغتصاب وتهجير، وتحويل الديانة القسري، والاتجار بالبشر. ولكن تهديد التطرف، وتزايد الشقاق والصراعات بين الطوائف هو أكثر ما يعرض التوازن الهش في لبنان للخطر.

إن ما يقوم خطر داعش بفعله هو تسليط الضوء على القلق الرئيسي لجميع الطوائف الدينية تجاه الأمن والحماية. كما أنه يثير التساؤلات حول مستقبل الأقليات في منطقة سريعة ودائمة التحول، حيث يشعر الناس يومياً بالخطر نتيجة لهويتهم ومعتقدهم. كان ذلك واضحاً حتى أثناء البحث الميداني لمجموعة حقوق الأقليات الدولية، عندما قوبلت محاولات الاتصال ببعض أفراد المجتمع في وادي البقاع بالشكوك. نفس المخاوف بدرجات متفاوتة كانت واضحة عند التعامل مع طوائف الأقليات المختلفة.

مستقبل مجهول للأقليات الدينية في لبنان؟

"نحن في زمان لا يستطيع الناس أن يتحدثوا عن دينهم علناً، خاصة الأقليات"

مسؤول محلي، منطقة البقاع، مايو 2014

بالرغم من وجود حديث متصل عن الأقليات فيما يتعلق بتصاعد العنف الطائفي، لا سيما فيما يتعلق بحماية الطوائف المسيحية على خط المواجهة مع تعديات داعش داخل لبنان، لم يكن هناك ذكر للبهائيين، وكنيسة يسوع المسيح لقيديسي الأيام الأخيرة، والعديد من الأقليات الدينية الصغيرة الأخرى، التي كانت ولا تزال موجودة منذ عقود أو قرون في البلاد، والتي قد يكون مستقبلها أكثر عرضة للخطر.

إن الإقصاء المستمر لعدد كبير من الأقليات الدينية، على الرغم من ظهوره حالياً في أشكال مختلفة من التمييز، قد يكون له تبعات أكثر خطورة إذا شهدت البلاد اندلاعاً آخر للعنف الطائفي. ففي حال فقد التطرف الديني الصاعد حالياً لزمخه، فإن هذه الأقليات لا تزال عرضة للخطر حتى يتم تحقيق الاعتراف الكامل بهم. وبالرغم من أن العديد من المعلقين لم يجدوا أنهم يواجهون تمييزاً خطيراً في الوقت الحاضر، إلا أنه كان هناك شعوراً مؤكداً بأن وضعهم قد يسوء في المستقبل.

خلال أحد المقابلات، وصف عضو من جماعة دينية غير معترف بها التهديد بأنه تهديداً مشتركاً يواجه كل اللبنانيين، بصرف النظر عن هويتهم الدينية. لكنه أضاف أن "مجتمعاتنا الصغيرة هي بالطبع الأكثر عرضة للخطر... لأن الخطر دائماً ما يكون أعظم على الأصغر". ووصف أحد من أجري معهم المقابلات مخاوفه قائلاً: "أرغب حالياً في أن أكون غير مرئياً. كلما قل الكلام حولنا، كلما كان ذلك أفضل لأننا". ونتيجة للتصاعد الواضح للأصولية الدينية، يشعر العديد من أعضاء الأقليات بتقلص فضاءهم الاجتماعي، ويشعرون بالقلق على مستقبلهم في المنطقة.

ولقد زاد تدفق اللاجئين العراقيين والسوريين إلى لبنان من الفسيفساء المكونة للوحة الطوائف الدينية المقيمة في البلاد. وفي حين أنهم ليسوا معرضين إلى خطر وشيك، إلا أن الاعتراف بهم وحمائهم مع أولئك الذين يعيشون بالفعل منذ سنوات في لبنان، قد يصبح أيضاً ضرورة لضمان بقائهم. وعلى الحكومة اللبنانية أن تتحمل مسؤولية الاعتراف بجميع الفئات والطوائف الدينية، كما ينبغي عليها اتخاذ التدابير الفعالة لحماية جميع الطوائف، ومحاكمة ومعاقبة الاعتداءات وكافة أعمال التمييز على اختلاف أنواعها. هناك أيضاً دوراً هاماً ينبغي أن يلعبه الزعماء الدينيون والسياسيون، للتأكيد علناً على تواجدهم كافة طوائف لبنان، بما في ذلك الديانات الأصغر غير المعترف بها.

لو لم تتسنى الحماية الكافية، فإن الأقليات غير المعترف بها وبعض الأقليات المعترف بها قد تكافح من أجل البقاء كجزء من المجتمع اللبناني. أفصحت شابة زرادشتية من سوريا عن مخاوفها مما يمكن أن يحمله المستقبل لجماعتها الصغيرة في مقابلة تمت في مارس/آذار 2014 في بيروت. إن كلماتها تتحدث بالنيابة عن العديد من الأقليات في لبنان والمنطقة:

"نحن [الزرادشتيون] لا أحد يعلم عنا شيئاً. ستسمعين كلمة زرادشتي ككلمة نعت مهينة. لقد كنا مضطهدين في سوريا. والآن؟ قد نخفي..."
زرادشتية، بيروت، مارس 2014.

مجموعة
حقوق
الأقليات
الدولية

نعمل على تأمين حقوق الأقليات والشعوب الأصلية

أوراق شجرة واحدة: الأقليات الدينية بلبنان
مجموعة حقوق الأقليات الدولية، ديسمبر 2014 ©

المؤلف: رانيا الراجي. مدير التحرير: بيتر جرانت. مدقق لغوي: صوفي ريتشموند. منسق الانتاج:
توماز تربلان. معد الطباعة: كافيتا جرافيكس

مجموعة حقوق الأقليات الدولية MRG هي منظمة غير حكومية تعمل على تأمين حقوق الأقليات العرقية والدينية واللغوية، وحقوق الشعوب الأصلية حول العالم، وكذلك تعزيز التعاون والتفاهم بين المجتمعات. وتشغل مجموعة حقوق الأقليات الدولية مركزاً استشارياً لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة (ECOSOC)، كما تشغل مركز مراقب لدى اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب (ACHPR). وهي مسجلة كمؤسسة خيرية رقم: 282305 وكشركة محدودة بضمان بالمملكة المتحدة، رقم 1544957.

ردمك ISBN: 978-1-907919-48-0. ننشر هذا التقرير الموجز كمساهمة لتعزيز الفهم العام

النص لا يمثل بالضرورة في كل تفاصيله الرأي المفضل لمجموعة حقوق الأقليات الدولية أو شركائها. ويوجد نسخة متاحة من هذه الدراسة مباشرة على الموقع الإلكتروني www.minorityrights.org



إقرار وشكر وتقدير: تم إنتاج هذا التقرير بدعم مالي من الاتحاد الأوروبي، ووزارة الخارجية النرويجية، وتحمل مجموعة حقوق الأقليات الدولية المسؤولية المطلقة عن محتواه، ولا يجوز تحت أي ظرف من الظروف اعتباره معبراً عن موقف الاتحاد الأوروبي أو وزارة الخارجية النرويجية.

مجموعة حقوق الأقليات الدولية: 54 شارع كوميرشيل، لندن E1 6LT، المملكة المتحدة.
هاتف: +44 (0)20 7422 4200 فاكس: +44 (0)20 7422 4201 بريد إلكتروني: minority.rights@mrgmail.org
الموقع الإلكتروني: www.minorityrights.org تويتر: [www.twitter.com/minorityrights](https://twitter.com/minorityrights) فيسبوك: www.facebook.com/minorityrights

زوروا موقع غرفة أخبار "أصوات الأقليات" على الرابط www.minorityvoices.org للاطلاع على قصص ومحتوى الوسائط المتعددة من منتمين للأقليات والمجتمعات الأصلية حول العالم.

- 1 أجري آخر إحصاء رسمي للسكان عام 1932. نتيجة لذلك، فإن التركيب الديموغرافي والديني الدقيق لسكان لبنان غير معلوم. ويحدد البنك الدولي الإحصاء الحالي للسكان (2013) بـ 4.467 مليون نسمة. البنك الدولي، استرجاع 20 أكتوبر 2014، <http://data.worldbank.org/country/lebanon>
- 2 الجماعات الدينية الـ 18 هي: العلويين، الأرمن الكاثوليك، الأرمن الأرثوذكس، كنيسة المشرق الآشورية، الكلدانية الكاثوليكية، القبطية الأرثوذكسية، الدروز، اليونانية الكاثوليكية، اليونانية الأرثوذكسية، الإسماعيلية، اليهودية، الرومانية الكاثوليكية، الموارنة، البروتستانت، السنة، الشيعة، السريانية الكاثوليكية، السريانية الأرثوذكسية. يشمل ذلك 12 طائفة مسيحية و4 إسلامية، إلى جانب العقيدة اليهودية والدرزية.
- 3 المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، "العمليات الإقليمية للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لعام 2015 - لبنان"، استرجاع 20 أكتوبر 2014، <http://www.unhcr.org/pages/49e486676.html>
- 4 المرجع نفسه.
- 5 يتعين على الكنائس البروتستانتية الإنجيلية التسجيل في السينودس الإنجيلي كي يتم تمثيلها وجهاً لوجه مع الحكومة اللبنانية. ومع ذلك، يشكو بعض ممثلي الكنيسة أن السينودس لم يعترف بأي جماعات بروتستانتية جديدة كأعضاء منذ 1975، وبالتالي، حال دون الاعتراف الرسمي بهم.
- 6 نهاد طوبالان، "عائلة أيزيدية نازحة تصف أعمال داعش الوحشية"، الشرفة، 15 سبتمبر 2014.
- 7 حكومة لبنان، الدستور اللبناني، المادة 9، بصيغته المعدلة حتى 21 سبتمبر 1990.
- 8 المرجع نفسه، المادة 7.
- 9 المرجع نفسه، المادة 12.
- 10 شهادة ناخب، مارس 2014، بيروت.
- 11 "الإيمان يأتي طارقاً faith comes knocking"، NOW، 16 نوفمبر 2008، استرجاع 20 أكتوبر 2014، https://now.mmedia.me/lb/en/reportsfeatures/faith_comes_knocking
- 12 الحكومة الاسترالية، محكمة مراجعة شؤون اللاجئين، "RRT Research Response"، LBN3178، 2 مايو 2007، استرجاع 20 أكتوبر 2014، <http://www.refworld.org/pdfid/4b6fe283d.pdf>
- 13 مقابلة مع شاهدة بهوه، بيروت، أغسطس 2014
- 14 مقابلة مع امرأة بهائية، أغسطس 2014.
- 15 سابين سلامة، "«بوذا» صليب (لا) بحميه!"، الأخبار، 13 أغسطس 2012
- 16 العربية AI Arabiya News، "تنظيم الدولة الإسلامية في العراق وسوريا للبنان: استعدوا لمزيد من الهجمات ISIS tells Lebanon to prepare for more attacks"، 27 يونيو 2014
- 17 الأخبار، "لبنان: حزب الله، الحلفاء منعوا هجوم عبر الحدود من قبل الجماعات المتطرفة Lebanon: Hezbollah, allies prevent cross border attack by extremist groups"، 9 أكتوبر 2014
- 18 باسم مارو وزينة كرم، "تسلح بعض المسيحيين مع تصاعد المخاطر في الشرق الأوسط Some Christians arm as Mideast perils mount"، أسوشيتد برس، 5 سبتمبر 2014.
- 19 إيريك سولومن E. Solomon، "الدولة الإسلامية في العراق وسوريا تستهدف الأقلية السنية فيما تنطلق إلى لبنان ISIS targets Sunni minority as it sets its sights on Lebanon"، فاينانشيال تايمز، 5 سبتمبر 2014.